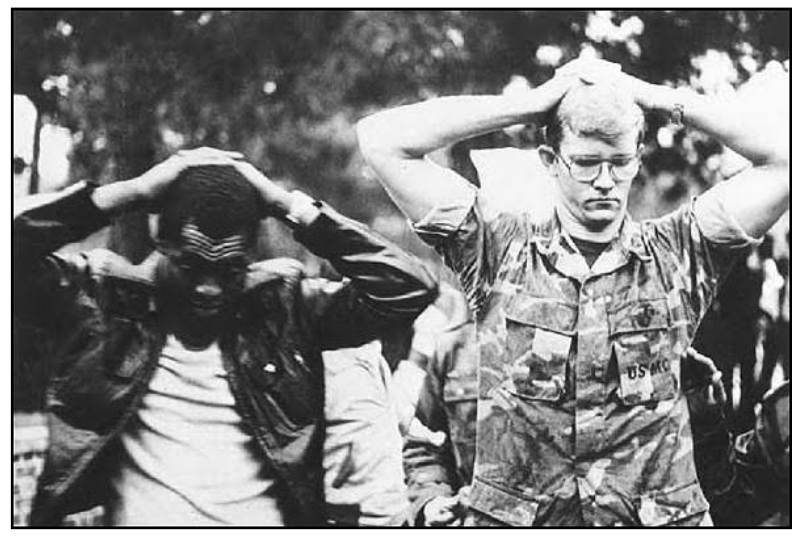
ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الرابع من نوفمبر.. من نفي الإمام الخميني إلى الاستيلاء على السفارة الأميركية

ان أحداث الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني تمثل محطة مفصلية في تاريخ الثورة الإسلامية الإيرانية، لما تحمله من دلالات سياسية وتاريخية، بدءاً من نفي الإمام الخميني، مروراً باستشهاد الطلبة، وصولاً إلى الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران.

الكاتب والباحث الإسلامي سيد حسين جعفري تناول في حوار حول



الأبعاد السياسية والاجتماعية لهذه الأحداث، المراحل التاريخية الثلاث التي جعلت من الرابع من نوفمبر رمزاً لمواجهة الهيمنة الأجنبية، مؤكداً أن أهمية هذه المناسبة لا تقتصر على استذكار أحداث الماضي، بل تمتد إلى فهم مسار تشكل الهوية السياسية للثورة الإسلامية.

الرابع من نوفمبر في علم الاجتماع السياسي

كيف يمكن تحليل أحداث الرابع من نوفمبر من منظور علم الاجتماع السياسي، وما الذي يجعلها تتجاوز كونها مجرد ذكرى تاريخية؟

تكمن أهمية هذه الأحداث في ارتباطها بثلاث محطات متعاقبة، لكل منها دلالتها السياسية والاجتماعية. فقد مثّل نفي الإمام الخميني بداية مرحلة جديدة من المواجهة مع التدخل الأجنبي، فيما جسّد استشهاد الطلبة اتساع دائرة المشاركة الشعبية في الثورة، ثم جاء الاستيلاء على السفارة الأمريكية ليعبر عن انتقال المواجهة إلى مستوى سياسي ومؤسسي.

ومن هذا المنطلق، لا يمكن النظر إلى هذه الأحداث بوصفها وقائع منفصلة، بل باعتبارها حلقات مترابطة في مسار تشكل خطاب الاستقلال ومناهضة الاستكبار.

نفي الإمام الخميني وترسيخ خطاب الاستقلال

ما أثر نفي الإمام الخميني في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٤ على بلورة خطاب الاستقلال ومناهضة الهيمنة؟

شكّل نفي الإمام الخميني رداً من النظام البهلوي على مواقفه الرافضة للتدخل الأمريكي في الشؤون الإيرانية، ولا سيما اعتراضه على الامتيازات التي مُنحت للمستشارين الأمريكيين. وقد كشف هذا القرار طبيعة العلاقة بين النظام آنذاك والقوى الأجنبية، وأسهم في جعل قضية الاستقلال أحد المحاور الأساسية في الخطاب السياسي للثورة.

ولم يؤدّ النفي إلى إبعاد الإمام الخميني عن المشهد السياسي، بل عزز حضوره بوصفه رمزاً لمقاومة الهيمنة والتبعية، وأبقى قضية الاستقلال حاضرة في الوعي الشعبي.

استشهاد الطلبة واتساع المشاركة الشعبية

ما الدور الذي أداه استشهاد الطلبة في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٨ في ربط الحركة الطلابية بالثورة الإسلامية؟

كان استشهاد الطلبة تعبيراً عن اتساع رقعة الاحتجاجات الشعبية، وعن الدور الذي أدته الجامعات والشباب في مواجهة النظام البهلوي. فقد خرجت الحركة الطلابية من إطار المطالب المحدودة لتصبح جزءاً من الحراك العام المطالب بالتغيير السياسي.

كما أسهمت هذه الأحداث في تعميق الصلة بين الأجيال الشابة والثورة، وأكدت أن مواجهة الاستبداد والتبعية لم تعد مقتصرة على فئة بعينها، بل تحولت إلى قضية مجتمعية واسعة.

الاستيلاء على السفارة الأمريكية وتحول الخطاب إلى موقف سياسي

كيف أسهم الاستيلاء على السفارة الأمريكية في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٩ في نقل خطاب مناهضة الاستكبار إلى المجال السياسي والمؤسسي؟

مثّل الاستيلاء على السفارة الأمريكية مرحلة جديدة في مسار الثورة، إذ انتقل خطاب مناهضة الاستكبار من مستوى الشعارات والمواقف السياسية إلى ممارسة عملية عبّرت عن رفض استمرار النفوذ الأمريكي في إيران.

وقد ارتبط هذا الحدث بمسألة الاستقلال السياسي ورفض التدخل الخارجي، وأصبح من أبرز المحطات التي جسدت توجه الثورة الإسلامية نحو إنهاء التبعية وإقامة نظام سياسي مستقل في قراره.

استمرار الحضور السياسي والاجتماعي لهذه الذكرى

لماذا لا تزال أحداث الرابع من نوفمبر تحتفظ بقدرتها على استحضار الهوية السياسية والتعبئة الاجتماعية؟

لأن الأحداث المرتبطة بهذا التاريخ لم تفقد دلالاتها، وما زالت قضايا الاستقلال ورفض الهيمنة والتصدي للتدخلات الخارجية حاضرة في الواقع السياسي. كما أن هذه المناسبة تربط بين الذاكرة التاريخية والتحديات الراهنة، وتذكّر الأجيال الجديدة بأن الاستقلال السياسي لم يكن منحة، بل ثمرة نضال وتضحيات.

ومن هنا، فإن استمرار حضور هذه المناسبة يرتبط بقدرتها على تجديد الوعي بالقضايا التي قامت عليها الثورة الإسلامية، وليس بمجرد تكرار مراسم إحياء الذكرى.

كيف يمكن الحيلولة دون تحول هذه المناسبة إلى طقوس سنوية، وضمان نقل معانيها إلى الأجيال الجديدة؟

يتطلب ذلك تقديم الأحداث التاريخية في سياقها الحقيقي، وشرح أسبابها ونتائجها السياسية والاجتماعية بلغة يفهمها الشباب، مع ربط الدروس المستفادة منها بالتحديات التي تواجه المجتمع اليوم.

كما ينبغي الاستفادة من الأدوات الثقافية والإعلامية والتعليمية لتوضيح معنى الاستقلال ومناهضة الاستكبار، وإبراز دور الشعب والشباب في صناعة التحولات التاريخية. فالمطلوب ليس الاكتفاء باستذكار الماضي، بل تحويله إلى معرفة ووعي يساعدان الأجيال الجديدة على فهم الحاضر والمشاركة في رسم المستقبل.

مهر

زلزال الطاقة العالمي ولبنان على حافة الاختناق الاقتصادي!

عباس المعلم

لم تعد الحرب الأميركية على إيران مجرّد مواجهة عسكرية تتنازع فيها الصواريخ موازين القوة، بل تحوّلت إلى اختبار قاسٍ لمناعة الاقتصاد العالمي، بعدما امتدّت ارتداداتها إلى شرايين الطاقة والتجارة والصناعة والأسواق المالية. فالنفط لم يعد سلعة تتحكم بسعرها معادلات العرض والطلب وحدها، بل بات رهينة للمخاطر الجيوسياسية وأمن الممرات البحرية وكلفة التأمين والشحن. وكلّ اضطراب يطال الخليج ومضيق هرمز لا يتوقف عند برميل النفط، بل ينتقل إلى الغاز والكهرباء والصناعات البتروكيميائية والأسمدة والنقل والإنتاج الزراعي، وصولاً إلى أسعار الغذاء والسلع الأساسية. أما الذهب والمعادن الاستراتيجية، فتدخل بدورها دائرة التقلبات الحادة بين اندفاع الرساميل نحو الملاذات الآمنة ومخاوف الركود وتراجع النشاط الصناعي.

هنا تتجلى المفارقة الاقتصادية الأشدّ خطورة: حرب تُشعل التضخم من جهة، وتخنق النمو من جهة أخرى، فتضع الاقتصادات أمام معضلة لا تعالجها الفوائد المرتفعة وحدها، ولا تنقذها سياسات التحفيز التقليدية.

أما المشهد الأكثر إثارة للقلق، فيكمن في أنّ الاقتصاد العالمي بدأ يستهلك هوامش الأمان التي راكمها لمواجهة الصدمات. فقد حذّرت معطيات حديثة من استنزاف ما يقارب مليار برميل من المخزونات النفطية العالمية منذ اضطراب الملاحة في هرمز، فيما تجاوز خام برنت عتبة المئة دولار، وارتفعت تكاليف الشحن والإمداد بصورة استثنائية.

وقدّر صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنحو ٣٪ خلال عام ٢٠٢٦، مع ارتفاع التضخم إلى ٤,٧٪، في انعكاس واضح لتداعيات الحرب على النشاط الاقتصادي والأسعار.

الأخطر أنّ استمرار هذه المعادلة يهدّد بإعادة إنتاج الركود التضخمي، حيث تتآكل القدرة الشرائية وتتراجع الاستثمارات وتتضخم تكاليف الإنتاج في وقت واحد. وهكذا، فإنّ الخطر لا يقتصر على ارتفاع أسعار النفط والذهب والمواد الأولية، بل يتعداه إلى إعادة توزيع الخسائر بين الدول، بحيث تدفع الاقتصادات المستوردة للطاقة والأكثر مديونية الثمن الأكبر، بينما تتحوّل الأسواق إلى رهينة دائمة لأيّ ضربة عسكرية أو تعثّر تفاوضي.

لبنانياً، نحن أمام اقتصاد يستقبل الصدمة الخارجية بعدما استنفد معظم قدرته الداخلية على امتصاصها. فبلد يستورد القسم الأكبر من احتياجاته الطاقوية والاستهلاكية، ويعاني انهياراً نقدياً ومصرفياً مزمناً، لا يستطيع التعامل مع ارتفاع أسعار النفط والشحن والغذاء بوصفه موجة غلاء عابرة. وقد توقّع البنك الدولي انكماش الاقتصاد اللبناني بنسبة ٦,٤٪ خلال عام ٢٠٢٦ وارتفاع التضخم إلى ١٧,٥٪، رغم الاستقرار النسبي لسعر الصرف، فيما تظلّ المديونية العامة غير مستدامة وتتعاظم الضغوط على المالية العامة.

لكن المعضلة اللبنانية أعمق من الحرب وتداعياتها؛ إنها تكمن في بنية دولة تتعايش مع الهدر والفساد وضعف الرقابة وتعثّر الإصلاح، وتفتقر إلى سياسة إنتاجية ومالية قادرة على حماية المجتمع. فكلّ ارتفاع في فاتورة المحروقات يتحوّل إلى زيادة في كلفة الكهرباء والنقل والغذاء والخدمات، وكلّ تراجع في الاستهلاك والسياحة والاستثمار يضيّق قاعدة الإيرادات ويزيد هشاشة الموازنة. والخلاصة أنّ الحرب قد تكون مصدر الصدمة، لكنها ليست أصل المرض اللبناني؛ فالاقتصادات السليمة تتضرّر من الأزمات ثم تتعافى، أما الاقتصاد الذي تنخره مزاريب الهدر والفساد، فإنه يحوّل كلّ أزمة خارجية إلى انهيار داخلي جديد، ويدفع المواطن وحده فاتورة الحرب، والسياسات التي لم ينتفع منها...

الحرب التي يتهيّب منها الجميع... هل أصبح التلويح بها بديلاً عن خوضها؟

خضر رسلان

لم يعد الحديث عن الحرب واحتمالات استئناف العمليات العسكرية ضدّ إيران حدثاً استثنائياً في المشهد السياسي والإعلامي الأميركي، بل بات أشبه بمسلسل تتوالى حلقاته، وتتغيّر فيه التصريحات والتسريبات، فيما يبقى عنوانه الثابت: الحرب آتية، والخطط العسكرية جاهزة، والقرار قد يصدر في أيّ لحظة.

وما يستوقف المتابع ليس تكرار التهديدات فحسب، بل الطريقة التي يجري فيها تداولها، وكأننا أمام فيلم هوليودي تُعرَض مشاهده تباعاً: تسريب الخطط العسكرية، والكشف عن طبيعة الأهداف، وتصريحات المسؤولين والتحذيرات من تداعيات المواجهة، وصولاً إلى تحديد مواعيد محتملة لاستئناف العمليات. وفي كلّ مرة يُترك الباب مفتوحاً أمام التصعيد، من دون أن يتضح ما إذا كانت هذه التهديدات تمهيداً لقرار عسكري أم جزءاً من إدارة سياسية ونفسية للمواجهة.

ويقدّم تصريح السيناتور الأميركي كريس مورفي نموذجاً لهذه المفارقة. فقد تحدّث عن مشاركته في اجتماع إحاطة نوقشت خلاله خطة عسكرية محتملة في حال استئناف العمليات، واصفاً إياها بأنها «جنونية»، ومحذراً من أنها قد تؤدي إلى تصعيد مدمّر وإطالة أمد الحرب، بدلاً من تحقيق الأهداف المعلنة. كما أشار إلى أنّ الرئيس الأميركي طلب إعدادها، من دون أن يعني ذلك أنّ قرار تنفيذها قد اتُّخذ.

وهنا يبرز السؤال: لماذا يتكرّر الحديث عن الخطط العسكرية بهذه الكثافة، وتتحوّل الاجتماعات المغلقة والتقديرات العسكرية إلى مادة متداولة في الإعلام، فيما تقتضي طبيعة العمليات وأهدافها عادة قدراً كبيراً من السرية؟

لا يعني ذلك أنّ التهديدات مجرد استعراض إعلامي، أو أنّ احتمال الحرب سقط من الحسابات الأميركية؛ فإعداد الخطط العسكرية أمر طبيعي في حسابات الدول، ولا سيما في ظلّ مواجهة لم تُحسم نتائجها. لكن ثمة فرقاً بين إعداد خطة واتخاذ قرار بتنفيذها، وبين إبقاء الخيار العسكري قائماً وتحويله إلى تهديد دائم يُستخدم في إدارة الصراع.

من هنا، تبدو المسألة أقرب إلى مفاوضات تجري تحت ظلال الحرب، أو إلى التفاوض بالنار من دون إشعالها بالضرورة. فعندما تتكرّر التهديدات وتُسرّب الخطط وترتفع سقوف التصعيد، لا تكون الرسالة موجهة إلى الخصم وحده، بل إلى الحلفاء وأسواق الطاقة ودول المنطقة والرأي العام الأميركي أيضاً. وقد يكون الهدف إبقاء إيران تحت ضغط دائم لدفعها إلى إعادة حساباتها وتقديم تنازلات في الملفات موضع الخلاف، سواء تعلق الأمر بالبرنامج النووي أو مضيق هرمز أو الترتيبات الأمنية في المنطقة. هكذا يصبح التلويح بالحرب أداة تفاوضية، يُراد منها انتزاع ما عجزت الضغوط السابقة عن تحقيقه، أو تحسين شروط أي اتفاق مقبل.

لكن هذه المعادلة لا تعمل في اتجاه واحد. فإيران ليست طرفاً ينتظر قرار واشنطن، بل تملك حساباتها وأوراقها، وتدرك أنّ التهديد العسكري يستهدف التأثير في موقفها التفاوضي ودفعها إلى التنازل تحت ضغط الخوف من مواجهة جديدة. غير أنّ استمرار التهديد لا يضمن النتيجة التي تريدها واشنطن؛ فقد يدفع الطرف المقابل إلى التشدّد والتمسك بأوراق القوة، واعتبار أيّ تنازل يُفرض تحت التهديد مدخلاً لمزيد من الضغوط لاحقاً.

وثمة جانب آخر يتعلق بما يمكن تسميته صناعة القلق على الشاشات. فالحرب، بما تحمله من احتمالات ومخاطر، تتحوّل إلى مادة دسمة لبعض المحللين السياسيين والعسكريين، الذين يجدون في التهديدات والتسريبات فرصة لإطلاق توقعاتهم وتصريحاتهم الرنانة، واستعراض سيناريوات الضربات والردود واتساع رقعة المواجهة، في سباق يستهدف أحياناً استقطاب أكبر عدد من المشاهدين، لا تقديم قراءة مسؤولة لقضية تمس أمن الناس وحياتهم.

وفي هذا السياق، تضيع الحدود بين التحليل المسؤول والاستعراض الإعلامي، وبين قراءة المعطيات وترويج الاحتمالات الأكثر إثارة. فالتصريحات لا تبقى داخل الاستديوات، بل تنتقل إلى بيوت الناس وتتحوّل إلى مصدر قلق يومي؛ تدفع عائلات إلى التفكير بالنزوح، وأخرى إلى الاستعداد للمغادرة، فيما يعيش كثيرون تحت ضغط نفسي متواصل قد ينعكس على صحتهم، ولا سيما لدى من يعانون أمراض القلب والضغط. وكأنّ الخوف نفسه أصبح مادة قابلة للتسويق، من دون اكتراث كافٍ بتداعياته الاجتماعية والنفسية.

ليس المطلوب من المحلل أن يطمئن الناس على حساب الحقيقة، أو أن يستبعد احتمال الحرب تجنّباً لإثارة القلق، بل أن يميّز بين المعلومة والاحتمال، وبين السيناريو العسكري والقرار السياسي. فالتهويل ليس تحليلاً، ورفع سقف التوقعات لا يعني امتلاك قراءة أعمق للمشهد، كما أنّ مخاوف الناس ليست وقوداً مشروعاً لسباق المشاهدات.

إنّ تكرار الحديث عن الحرب لا يشكل دليلاً حاسماً على قرب وقوعها، كما لا يعني استبعادها. فقد يكون جزءاً من حرب نفسية تستهدف الأعصاب والحسابات، ووسيلة لتحسين شروط التفاوض، وقد يكون تمهيداً لخيار عسكري لا يزال مطروحاً. لكن التلويح المستمر بالحرب لا يجعلها أقلّ خطورة، بل قد يرفع احتمالات سوء التقدير ويدفع الأطراف إلى مواجهة لم يكن أيّ منها يريدها في ذلك التوقيت.

في النهاية، لم يعد السؤال محصوراً في ما إذا كانت واشنطن ستستأنف الحرب أم لا، بل في ما إذا كانت تريد خوضها فعلاً، أم تراهن على أن يحقق التهديد بها ما عجزت عن تحقيقه في المواجهة السابقة. فالحرب التي يتهيّب الجميع كلفتها قد تتحوّل إلى ورقة تفاوض، لكن الرهان على إبقائها مجرد ورقة ليس مضمون النتائج؛ لأنّ النار التي تُستخدم للضغط قد تخرج، في لحظة ما، عن حدود الحسابات التي أشعلتها. وبين من يوظف التهديد لتحقيق مكاسب سياسية، ومن يوظفه لاستقطاب المشاهدين، يبقى الناس من يدفعون ثمن القلق، حتى قبل أن تبدأ الحرب.

بين فاتورة الحروب ونهاية النفوذ..الشارع الفرنسي يرفض دفع الثمن

حسن حردان

لم يعد ما تشهده شوارع باريس والمدن الفرنسية الكبرى مجرد احتجاجات تقليدية على غلاء المعيشة أو قوانين تقشفية عابرة؛ بل تحوّل إلى مرآة عاكسة لتصدّع عميق في بنية النموذج الاجتماعي والسياسي الفرنسي برمّته. فعندما يخرج الشباب والطبقات الوسطى والعمال إلى الشارع، فإنهم لا يحاربون أزمة محلية ناتجة عن سياسات الحكومة فحسب، بل يواجهون فاتورة باهظة لتحوّلات جيو ـ اقتصادية وعالمية عصفة بالامتيازات التاريخية لفرنسا، وكشفت عن عجز بنيوي للنظام الرأسمالي عن تقديم أيّ حلول حقيقية من دون إحداث تغييرات جذرية في صلب بنيته الاقتصادية والسياسية.

أولاً: فتيل الداخل واحتراق القدرة الشرائية

تنفجر الأزمات دائماً من حلقاتها الأضعف. فقد وجد المواطن الفرنسي نفسه في عين عاصفة تضخمية غير مسبوقة؛ إذ أدى الارتفاع الحادّ في أسعار الطاقة والمواد الأساسية إلى تآكل متسارع في القدرة الشرائية. ولم يعد الراتب الشهري يكفي لتغطية أبسط الاحتياجات المعيشية، بالتزامن مع تراجع جودة الخدمات العامة الأساسية كالتعليم والصحة.

وعندما انضمّت الاتحادات الطلابية وشباب الضواحي إلى حركة الاحتجاج، تحوّلت الشوارع إلى ساحة غضب عارم ضدّ انسداد الأفق المستقبلي وغياب تكافؤ الفرص، مقابل حكومة تبدو عاجزة عن الاستجابة لمطالب الشارع، لتعكس هذه الحالة أزمة ثقة حادة بين المواطن وقصر الإليزيه في ظلّ غياب أغلبية برلمانية متماسكة قادرة على إنتاج تسويات سياسية توافقية.

ثانياً: حروب الخارج...استنزاف الموازنات وطاقة القارة

لا يمكن فصل الشارع الفرنسي المحتجّ عن الأزمات الجيوسياسية الكبرى التي تورّطت فيها القارة الأوروبية:

ـ فاتورة الحرب في أوكرانيا: أدّى الدعم المالي والعسكري المفتوح لكييف وجهود إعادة التسلح إلى استنزاف هائل للموازنات الحكومية الفرنسية. وفي الوقت ذاته، أسفر قطع إمدادات الطاقة الرخيصة عن صدمة في أسعار الطاقة، لتتحوّل المصانع والأسر الفرنسية إلى رهينة لارتفاع الفواتير.

ـ حروب الشرق الأوسط والتصعيد مع إيران: أضافت التوترات المستمرة في ممرات الطاقة العالمية ضغوطاً إضافية على أسواق المحروقات وسلاسل الإمداد، مما أضعف الاستهلاك ونمّى حالة الركود التي تقوّض عوائد الشركات الكبرى وترتدّ سلباً على التوظيف والاستقرار الاجتماعي.

ثالثاً: أفول "الريع الخارجي" ونهاية الوهم الاستعماري

تكمن الأزمة الهيكلية الأعمق التي تتجنّب النخب السياسية مقاربتها في نهاية عصر النفوذ الاستعماري الفرنسي في أفريقيا (ولا سيما في منطقة الساحل وغرب أفريقيا).



فعلى مدار عقود طويلة، اعتمدت الخزينة الفرنسية ودولة الرفاه الاجتماعي على استنزاف الموارد الأفريقية بأسعار تفضيلية (كاليوورانيوم ومصادر الطاقة) والسيطرة التجارية والنقدية. ومع تصاعد التمرد الشعبي والسياسي الأفريقي وطرد الوجود العسكري الفرنسي، انقطعت تلك الموارد الخفية التي كانت تموّل جزءاً كبيراً من استقرار الدولة الفرنسية. وفجأة، وجدت الخزينة الفرنسية نفسها مكشوفة أمام ديون فلكية وعجز هيكلي، دفعت نحو فرض سياسات تقشفية وقوانين مثيرة للجدل لتغطية هذا العجز على حساب المواطن البسيط.

رابعاً: اشتداد المنافسة العالمية بين الدعم الأميركي والصين

على الصعيد الاقتصادي الدولي، يجد الرأسمالي الفرنسي نفسه محشوراً بين طاحونتين لا توفران الرحمة:

ـ السياسات الحمائية الأميركية: المتمثلة في الدعم الهائل والحزم المالية الضخمة التي تضخها واشنطن لدعم صناعاتها المحلية وتقنياتها الخضراء على حساب الشركاء الأوروبيين.

ـ الهيمنة الصناعية والتكنولوجية الصينية: التي تغزو الأسواق العالمية وتتفوّق تنافسياً على القطاعات الصناعية الأوروبية العتيقة.

هذه المنافسة الشرسة أدّت إلى تراجع الحصص السوقية للشركات الفرنسية وعجز الاقتصاد المحلي عن توليد فائض كافٍ لتمويل الإنفاق العام والخدمات، ليدرك المواطن أنّ "العولمة الرأسمالية" باتت تلتهم مكتسباته لصالح حفنة من رأس المال المالي العابر للحدود.

الخلاصة: أزمة نموذج لا تحتمل المسكّنات

تؤكد التطورات الراهنة أنّ محاولات احتواء الشارع بالقبضة الأمنية أو بالحلول الترقيعية لم تعد تكفي. إنّ الأزمة الفرنسية اليوم هي إعلان وفاة لنموذج متكامل عجز النظام الرأسمالي فيه عن التكيّف مع عالم متعدد الأقطاب تراجع فيه نفوذه الإمبراطوري وزادت فيه أعباء الصراعات الدولية والحروب، والمنافسة العاتية.

إنّ الخروج الحقيقي من نفق الأزمة لن يتمّ عبر تسكين آلام الشارع بمسكنات مالية مؤقتة، بل يتطلب إعادة نظر جذرية في طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية لفرنسا، بما يعيد توزيع الثروة بعدالة، ويستبدل التبعية والمغامرات الخارجية ببناء اقتصاد محلي مرن ومتضامن. ما لم تحدث هذه التغيّرات الجوهرية، فإنّ شوارع المدن الفرنسية ستظلّ مرشحة لمزيد من الاشتعال، معلنةً أنّ عصر الرفاهية السهلة قد طوى صفحته إلى الأبد...